صناعة معجم للمجازات العربية: قضايا ومقترحات

أحمد شيخ عبد السلام*

ملخص

قدمت جهود عظيمة في خدمة العربية من خلال صناعة معاجم متنوعة لها، ولكنها على عظمتها تنتظر الإضافة من خلال وضع معجم للمجازات العربية المتداولة. وتقف محاولة الزمخشري في "أساس البلاغة" نموذجاً يتيماً في هذا الصدد، على الرغم مما يرد عليه من ملحوظات ناجمة من الإشكاليات المتعلقة بتمييز المجازات وتصنيفها. وهناك جهود أخرى غير معجمية في رصد المجازات في النصوص القرآنية والنبوية والأدبية.

يلفت البحث النظر إلى أهمية الإسهام بعمل معجمي مخصص للمجازات العربية، فيدلي بمناقشة القضايا التي تتعلق بصناعته والتي تكتنف اختيار المداخل المجازية وتنسيقها، والتعريف بها، وشواهدها، ومصادرها، وتأثير ثبات الاستخدام المجازي أو انتقاله وتداوله في اختيار هذه المداخل والمواد التي تضمن فيها، ثم تقديم مقترحات منهجية فنية لصناعته.

ويتكون هذا البحث من جوانب نظرية تمهّد لجوانب تطبيقية تتضمن مقترحات منهجية فنية لمعالجة المشكلات التي قد تواجه صناعة معجم مجازي عربي. ويختتم البحث بعرض ثلاثة نماذج جزئية لتطبيق المقترحات المقدمة.

Abstract

Abundant efforts have been contributed in the service of Arabic through making various types of dictionaries, but it is not deniable that Arabic lexicography awaits a separate dictionary for common Arabic metaphors. Al-Zamakhshari's effort in "Asas al-Balaghah" is a lone contribution in this field, regardless of some observations caused by the problematic nature of classification and separation of metaphors. There are other non-lexicographical contributions in the survey of Arabic metaphors in the Qur'anic, prophetic and literary texts.

This paper notes the significance of contributing a special lexicographical work for Arabic metaphor. It examines issues that relates to its making, and influence of selection, arrangement, definition and citation on metaphorical entries. It discusses efforts of change and frequency of metaphorical usage in the selection of entries and their contents, and offers some technical and methodological suggestions.

The paper comprises theoretical aspects that lead to practical aspects which offer solution to some likely technical problems. Three practical samples are prepared to demonstrate application of the suggestions.

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

تاريخ استلام البحث: 2002/4/22 تاريخ قبول البحث: 2003/1/15

تمهيد

تعكس المجازات وجهاً من أوجه الجمال والإبداع في اللغة العربية وتجسد الخبرات الحيوية للعرب، وهي من ميزات اللغة العربية التي لها أهمية في الارتقاء بالأسلوب اللغوي من الصحة اللغوية إلى الجمال الإبداعي. ومن جانب آخر تحفل المعاجم العربية بالاستخدامات الوضعية القائمة للمفردات أثناء صناعة المعاجم باختلاف أنواعها وأزمنتها، كما تتضمن عدداً من الاستخدامات المجازية.

ومن الأهمية صناعة معجم يتضمن المجازات المتداولة في اللغة العربية ويكون مرجعاً في التعرف إلى معانيها، ويساعد المستفيدين منه على تقوية أساليبهم، ويعرفهم بعناصر الثقافة العربية التي تمثلها المعاني المجازية، ويسهم في نشر مفاهيم الثقافة العربية الإسلامية التي تتضمن الألفاظ والتراكيب المجازية. ولقد قدمت جهود عظيمة في خدمة العربية في الحقل المعجمي، ولكنها على عظمتها تنتظر الإضافة والتطوير وعلى وجه الخصوص في صناعة معجم مخصص للمجازات المتداولة في لغة تتميز بتوظيف المجازات في التعامل اللغوي.

ويجيء هذا البحث ليجيب عن أسئلة هي: ما القضايا التي تكتنف صناعة معجم مخصص للمجازات في اللغة العربية؟ وما المقترحات التي قد تفيد في معالجة المشكلات التي تحيط بصناعته؟ وما المنهجية الفنية المعينة في صناعته وفي إنجاز مشروعه؟ ويهدف البحث من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة إلى الإسهام في مشروع مستقبلي في صناعة معجم للمجازات في اللغة العربية. وهو بحث وصفي تطبيقي يتناول القضايا المتعلقة بطبيعة المجازات العربية مما يؤثر في صناعة معجم مخصص لها. ويحاول البحث من خلال مناقشة هذه القضايا الانتهاء إلى ملامح منهجية فنية مقترحة مع نماذج جزئية لتطبيقها.

جهود سابقة:

تمثل محاولة جار الله الزمخشري في معجم (أساس البلاغة) نموذجاً فريداً ويتيماً في مجال صناعة معجم للمجازات العربية، ولكنها محاولة جزئية اهتم فيها الزمخشري بإيراد بعض أوجه الاستخدام المجازي للمداخل التي احتواها معجمه، فجعل المعاني التي أوردها لهذه المداخل في قسمين: أحدهما خاص بالمعاني الحقيقية، والآخر خاص بالمعاني المجازية. ومن الملحوظات على محاولة الزمخشري تداخل المعاني الحقيقية والمجازية في بعض المداخل، وعدم بيان منطلقه في انتقاء المواد لمعجمه.[1] وقد ألمح حسين نصار إلى وجود نقص في عزله المعاني الحقيقية عن المجازية.[2]

و لم يقف الباحث على جهود أخرى مخصصة لرصد معجمي للمجازات العربية، بيد أن المعاجم العربية اللفظية تورد أمثلة لتقرير وجوه من المعاني يسهل الكشف عن مجازيتها، وإن لم تكن تعتني بتمييز المعاني الحقيقية من المجازية. ومن ذلك ما أورده ابن منظور في (لسان العرب) في مادة (يدي) حيث تألف معظم المعاني التي أوردها من المجازات.[3] وتوجد تعبيرات وشواهد غزيرة في معجم لسان العرب وفي غيره تعدّ في حقيقتها مواد تراثية لصناعة معجم مجازي للغة العربية، وتعكس من جانب آخر مشكلة اختيار المعاني المجازية في أي معجم مخصص للمجازات العربية.

أما معاجم المعاني فتورد الألفاظ المستخدمة في مجال دلالي معين دون تمييز المعاني الحقيقية من المجازية أيضاً. وتهتم كتب اللغة بذكر المعاني اللغوية بعامة، وقد تخصص بعض المباحث بالمجازات. وهناك جهود كثيرة غير معجمية في رصد المجازات في النصوص القرآنية والنبوية والأدبية التراثية.

وقد عرض حسين نصار المحاولات السابقة في الحقل المعجمي العربي وانتهى إلى مقترحات من بينها أن يفصل بين المعاني المختلفة لكل مادة، وأشار إلى وجود مستدركات من الألفاظ على محاولات أصحاب المعاجم قديماً وحديثا، وتفيد مقترحاته في اختيار المنهجية الفنية المناسبة للصناعة المعجمية العربية بعامة.[4]

ومن الجهود الموجودة في غير اللغة العربية في رصد الاستخدامات المجازية مكتر المجازات الإنجليزية التقليدية الذي صنعه ولكنسون[5] وكان الهدف منه تتبّعَ أصول المجازات الشعبية في الإنجليزية. وتفيد منهجيته في إعداد مكتر[6] ملحق بالمعجم المجازي العربي وفي اختيار مواده، على الرغم من أن هذا البحث يرى أهمية الانطلاق في جمع المواد الواردة في العربية من النصوص القرآنية والنبوية والنصوص الأدبية النثرية، كما يرى تضمين الكنايات والتشبيهات الشائعة.

العمل المعجمي المجازي:

المعجم اللغوي موسوعة للاستخدام اللغوي تهتم بصورة مباشرة برصد الألفاظ والمصطلحات ومعانيها وأوجه استخدامها الصحيحة، ويؤدي المعجم اللغوي بشكل غير مباشر – من خلال الشواهد والأمثلة المعجمية الواردة في اللغة– وظيفة توجيه الاستخدام اللغوي للناطقين الأصليين باللغة، كما يرشد غير الناطقين الأصليين باللغة إلى الاستخدام اللغوي الذي درج عليه الناطقون الأصليون باللغة. ومن الأمور الأساسية في المعجم اللغوي: اللغة التي تؤخذ منها مواد هذا المعجم، والمجال المحدد لاختيار اللغة، والمستفيد المتوقع للمعجم، والمواد المعجمية، وترتيب هذه المواد، وطريقة التعريف بمعاني الكلمات، وترتيب هذا التعريف.[7]

وتبنى صناعة المعجم على منهجية فنية محددة تراعى فيها طبيعة العمل المعجمي وأهميته وأغراضه ووظيفته، وهي منهجية مهمة في صناعة معجم المجازات الذي يندرج في معاجم التوسع الدلالي والذي يعنى بتوضيح الاستخدام المجازي للمفردات وبيان علاقته بالاستخدام الوضعي، أو يعنى بإيراد المعاني المجازية دون مقارنتها بالمعاني الوضعية، كما يهتمّ بالتعبيرات المرتبة وفقاً لمحاور المجاز فيها.[8]

ويجد العمل المعجمي المجازي أهميته في كون المعجم اللغوي وعاء تحفظ فيه لغة الأمة في ماضيها الثري وحاضرها المتجدد، ويسجل فيه ما لحق باللغة من تطور عبر عصورها المتعاقبة واحتكاكها بغيرها. ويتعامل المعجم المجازي مع الكلمة أو الجملة ضمن حدود غير وضعية من خلال سياق استخدامها ووفق معهود الخطاب لدى أصحاب اللغة، ويعرّف بالمعاني غير الوضعية ويزيل نواحي الغموض التي قد تنتج من التجدّد في المعاني المجازية.

والمشكلة الرئيسة التي سيواجهها هذا المعجم هي العجز المحتمل عن الإحاطة بالمعنى المجازي لأنه معنى يتصف بالتجدد والانتقال بسبب كونه غير مؤسس في أصل اللغة، وهو معنى يتعلق بالذوق اللغوي المجتمعي الذي يصعب أن يحصر، ويتعلق المعنى المجازي أيضا بتصورات أفراد المجتمع اللغوي للعالم الخارجي حولهم، كما أنه معنى يعكس المقومات الثقافية

والتصورات التي يودعونها في مجازاتهم التراثية والمستجدة.[9] وتكمن مشكلة أخرى في أن المعنى المعجمي متعدد وغير متعين خارج السياق، وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن يمثل الوجوه المؤسسة (أي المعاني الحقيقية) في اللغة لكل مدخل معجمي، ولا تضمن تلك الوجوه في المعجم إلا إذا كانت مستقرة. ولكن المعنى المجازي يتضمن بطبيعته معنيين أحدهما غير مؤسس وغير مستقر، وهو الذي سيبنى عليه المعجم وتصنف مداخله في ضوئه، أما الآخر فهو المعنى الوضعي المؤسس الذي يتحول إلى معنى ثانوي غير مقصود من تصنيف المفردة أو العبارة المجازية ولا يدوّن في هذا المعجم إلا بهدف الاستئناس به في تحديد المعاني المجازية.

حقيقة المجاز:

المجاز انعكاس لغنى التعبيرات اللغوية في الاتصالات اليومية في أشكاله المتعددة، ووسيلة للتعبير عن شيء واحد بوصفه شيئاً آخر. ويعبر المجاز عن فكرتين في فكرة واحدة، فكل مجاز يشير إلى اتجاهين: أحدهما يعود إلى فكرته الأصلية عبر العبارة الحاملة للمعنى المجازي، وثانيهما يحيل إلى الرسالة الحاضرة التي ترد في مضمون العبارة المجازية.

وينشأ المجاز إذا لم تكن المفردة أو المفردات أو الجملة مستخدمة في أي وجه من الوجوه المؤسسة في اللغة مما يساعد السياق اللغوي المحدد والمعرفة المجردة باللغة على تبيّنه، أو لم تكن مستخدمة في أي وجه جديد بتوضيح كاف لفهمه، ولكنها استخدمت بطريقة توحي المعرفة بالسياق الواسع بما يقصده المتكلم. ويشمل هذا السياق الواسع معلومات كثيرة عن مواقف استخدام العبارة المتضمنة للمجاز، وعن الشخص المستخدم لها، وظروف استخدامها، وذلك في مقابل الخلفية اللغوية المفيدة في التخمين بالوجه الشائع لها.[10]

ويتحقق المجاز بثلاثة عناصر هي: النقل والعلاقة والقرينة.[11] فالنقل عمدة المجاز وهو استعمال المفردة أو العبارة في غير ما وضعت له، والعلاقة تربط بين الوجه المجازي والوجه الحقيقي، وهي العنصر المصحح للنقل، فإذا لم توجد علاقة فلا مجاز، ولو تم النقل بالفعل. والقرينة نوعان: لفظية ترد مع الكلام، ومعنوية تتمثل في الاعتبار الذهني. وتعتمد العلاقة على القرينة لضرورتها في الفصل بين الحقيقة والمجاز. وهناك عنصر رابع مهم هو المقبولية، وتعني أن يكون الاستخدام المجازي ممكن القبول في اصطلاح التخاطب لدى أفراد المجتمع اللغوي بحيث تكون العلاقة بين الوجهين المجازي والحقيقي منقولة شخصاً أو نوعاً عن أصحاب اللغة، وتكون منطقية توافق معهود الخطاب لديهم وتناسب أذواقهم، وتكون معقولة تتفق مع تصوراتهم للعالم الخارجي من حولهم.

تحديد المجاز:

يعتمد المجاز على مبادئ لغوية ثقافية غير معيارية في تحديد معاني المفردات والتراكيب في التعامل اللغوي، ولهذا لا يشترط في المجازات أن تنقل بأعيانها عن أصحاب اللغة؛ إذ لو كان المجاز نقلياً لتوقف أهل اللغة في التجوز على النقل ضرورة، ولكنهم لا يتوقفون بل يستعملون مجازات متجددة لم تسمع من السابقين لهم. "فالمجاز قياسي لا سماعي يتوقف فيه على النقل".[12]

وينبني تحديد المجاز على تحديد المعنى الحقيقي؛ ولهذا ينبغي طرح المعنى الحقيقي قبل طرح المعاني المجازية في كل مدخل معجمي مجازي. والمشكلة الوحيدة هنا هي أن المعاجم اللغوية العربية التراثية والحديثة قد خلطت المعاني الحقيقية بالمعاني المجازية، ولا يوجد تسجيل معتبر لظهور الاستخدامات المجازية في اللغة العربية، ولا محيد من طرح معيار للتمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية إذا أريد أن يستفاد من المواد الغزيرة في هذه المعاجم. ومن الممكن أن يُنطلَق في طرح هذا المعيار من المنظور الشائع بأن المعنى المجازي مبني على استخدام اللفظ في غير ما وضع له، على الرغم من أن الوضع الأصلي قد لا يكون معروفاً في ضوء غياب تدوين معتبر لتطور معاني الألفاظ العربية.

والمعنى المجازي وجه جديد يولّده السياق كما تولده الوجوه السابقة المؤسسة للمفردة أو العبارة مجتمعة، وقد يكون هذا الوجه الجديد مقيساً على الوجه القديم وقد لا يكون مقيساً عليه. وللسياق وظيفة مهمة في تحديد إرادة المعنى الوضعي حسب اصطلاح التخاطب أو عدم إرادته، وفي معرفة المراد من الأسلوب المجازي على الرغم من أن الأصوليين لا يرون ضرورة اصطحاب المجاز للقرينة. ويساعد السياق كذلك في تعيين بؤرة المجاز في الجملة أي تحديد المحل الذي ورد فيه المجاز، وتحديد مكونات أخرى من التركيب تمثل إطاراً لهذه البؤرة يثبت صحة الوجه الجديد لها. ويفيد هذا الإطار عدم منطقية استخدام المفردة المجازية لأداء الوجه الوضعي المؤسس في الجملة؛ إذ إن الجملة ستدلّ على معنى مختلف عن المعنى العادي لمثيلاتها من الجمل إذا استخدم أحد مكوّناتها مجازاً.

ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد إلى دراسة وايت[13] لأربعة أنواع من نظريات المجاز تتعلق بتحديد محل المجاز في الجملة، فهناك نظرية تجعل المحل في مستوى المرجع؛ إذ ترى أن المجاز استخدام اسم شيء لشيء آخر، فيصبح لدينا اسم واحد ومسميان، مما يفضي إلى المقارنة بينهما عند التسمية لدى السامع، وهناك نظريات تجعل المحل في مستوى وجوه الألفاظ، ومن بينها نظرية الاستبدال التي ترى أن اللفظ المستخدم مجازاً يأخذ مكان لفظ آخر مناسب، فينشأ وجه مجازي نتيجة للتفاعل بين الوجهين المجازي والوضعي، ومنها نظرية ماكس بلاك وغيره، وهي نظرية تجعل المجاز متولداً من التفاعل بين اللفظ المجازي وسائر مكونات الجملة، أي من التفاعل بين بؤرة المجاز وإطاره. وهناك نظرية تجعل محل المجاز في الجملة أو التعبير المركب بأكمله، فكأنّ لدينا تركيباً لغوياً هجيناً يوظف نوعين مختلفين من الألفاظ. والنوع الرابع نظريات تجعل أهمية المجاز في نظير الجملة المجازية، فتجعل محل المجاز فيما وراء الجملة في النظير الذي وضعت الجملة فيه.

ومن القضايا التي تثار في تحديد المجاز أن استخدام المجازات بتكرار يفضي إلى تحوّل الوجوه المجازية إلى وجوه مؤسسة مقررة في الاستخدام اللغوي، فتصبح عبارات وضعية يصطلح الناس على استخدامها، فيصير المجاز بذلك ميّتاً غير معتبر في عداد المجازات. ومنها تداخل المجازات اللغوية العامة مع المجازات الشرعية أو العرفية في بعض المفردات، حيث يكون للفظ معنى لغوي حقيقي ولكنه يستخدم لأداء معنى مجازي شرعي، فيدل هذا اللفظ على معنيين معاً.[14]

وتبدي الملحوظات السابقة أن القرار بتحديد المجاز في جملة معينة غير يسير، وينعكس ذلك على اتخاذ القرار باختيار محتويات المعجم المجازي وحصر المجازات الواردة في مجال دلالي معين، بغض النظر عن أهمية مبدأ الشيوع فيهما. ولعل من المنطلقات المفيدة في اتخاذ هذا القرار نظرية المقارنة، وهي كما وضحها سوينبورن[15] المقارنة بين معاني الجملة في

سياقات متعددة لتحديد الاستخدام المجازي للمفردة، أو العبارة؛ إذ يفهم بعض الألفاظ في الاستخدام المجازي على وجوه عادية ويفهم بعضها على وجوه غير عادية.

تصنيف المجاز:

ينطلق هذا البحث من المنظور الموسع للمجاز، ويعدّ منه أيّ استعمال للمفردة أو التركيب لإفادة معنى غير ما وضع له في أصل اللغة من أوجه التوسع في الاستخدام اللغوي.[16] أما المجاز عند عامة البلاغيين فهو: "ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة"، أو "هو كل كلمة أو عبارة أريد بها غير ما وقعت له في وضع الواضع لملاحظة بين الثاني (المجازي) والأول (الوضعي)".[17] وقد صنّف الدرس البلاغي العربي المجاز وحدّ له حدوده وأمثلته وفرّق بينه وبين ما يقاربه على الرغم من الاختلاف في تصنيف بعض الأمثلة التي استخدمت فيها المفردة أو التركيب في غير ما وضع له. فالمجاز، حسب ما شاع في الدرس البلاغي، من حيث وجه التصرف في الكلام، نوعان: لغوي يقع التصرف فيه في اللفظ أو الألفاظ، مثل استعمال (النور) في الإحالة إلى (العلم)، وعقلي يقع التصرف فيه في الإسناد ويبقى اللفظ على معناه، مثل قولهم: (أنبت الربيع البقل).

والمجاز اللغوي من حيث العلاقة بين الوجهين المجازي والحقيقي نوعان: أحدهما استعارة وهي استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة تعين على فهم المقصود، وعلاقة هي المبالغة في التشبيه. وثانيهما مجاز مرسل وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب لعلاقة غير المبالغة في التشبيه.[18] أو هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه.[19] وينقسم كل منهما إلى مفرد يكون في اللفظة المفردة، ومركب يبنى على جملة. وأما المجاز العقلي فهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو بتأويل للإسناد، واعتبار لعلاقة الملابسة بأنواعها.

وترد جدليات في وجود بعض أنواع المجاز، وفي انضمام بعض الأساليب إلى المجاز. فالسكاكي على سبيل المثال ينكر وجود المجاز العقلي في الكلام على الرغم من توارد الآراء على قيامه نوعاً مستقلاً من المجاز، ويرى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية.[20] ويرى أن تردّ الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكنية بقلب محل التجوز.[21] ويرى غيره أن يعيد إلى المجاز اللغوي أمثلة من المجاز العقلي.[22] والتشبيه من أساليب الحقيقة وفيه أداة للتشبيه ويدل على مشاركة أمر لآخر في معنى بأداة لغرض معين، مثل: (محمد كالشمس في الضياء). ويجعل ابن رشيق التشبيه من أساليب المجاز،[23] كما أن ابن الأثير يجعل التشبيه البليغ جزءاً من المجاز.[24] وينتهي خفاجي بعد مناقشته الآراء الواردة في العلاقة بين الاستعارة والتشبيه إلى أن الاستعارة يدخل فيها التشبيه البليغ.[25] وتلك آراء تخرج على ما عليه معظم البيانيين من إخراج التشبيه البليغ من الاستعارة.[26]

وإذا كان الأصوليون لا يشترطون أن تكون قرينة المجاز مانعة من إرادة المعنى الأصلي مما يدخل الكناية في المجاز، فإن ابن الأثير يجعل الكناية من المجاز.[27] ويورد ابن قتيبة الكناية في مبحث المجاز وأسلوب الكلام، وهي عنده ترك التصريح بالمراد لأغراض، كما أنه جعل التعريض والتورية من أنواع الكناية.[28] ويلحظ خفاجي أن المجاز والكناية مشتركان في

ضرورة ملاحظة المعنى الحقيقي للانتقال إلى المعنى المجازي والكنائي، وفي امتناع إرادة المعنى الحقيقي ليكون هو المقصود بالذات، ويلحظ أن الاختلاف بينهما يكمن في أن الكناية يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقي تبعاً للمعنى الكنائي والمجاز لا يجوز فيه ذلك لا تبعاً ولا قصداً عند عامة البيانيين.[29] أما الكناية لدى البيانيين بوجه عام فهي "لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ".[30]

ثبات المجاز وانتقاله:

المجاز قياسي، ومن الممكن أن تتولد أساليب مجازية جديدة أو تستحدث صور بيانية لم تكن معروفة سلفاً. وقد أفضت قياسية المجاز إلى وجود مجازات كثيرة بعضها مألوفة وبعضها غير مألوفة تخرج عن العرف اللغوي الاجتماعي الشائع وقد توصف بالغرابة أو البعد أو الغلوّ وفقاً لمدى جمال ورودها في النصوص اللغوية. ويستند تصنيف هذا النوع من المجاز إلى استحسان بعض المجازات أو استهجانها نظرا لآثارها البعيدة في نفوس السامعين، ويكون ضرورياً في ضوء الاستحسان تدوين المجازات البعيدة المقبولة ضمن محتويات المعجم المجازي على الرغم من كونها مجازات فردية.

وترتبط قياسية المجاز بإمكان انتقال الأسلوب من الوجه المجازي إلى الوضعي، أو العكس، ومن عوامل هذا الانتقال كثرة الاستعمال أو قلته، كما لاحظ السيوطي في المزهر "أن الحقيقة قد تصير مجازاً وبالعكس، فالحقيقة متى قلّ استعمالها صارت مجازاً عرفاً، والمجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفاً."[31] وبما أن الوجهين الوضعي والمجازي يتواردان على محل واحد فإنه يشترط لاعتبار المجاز في اللفظ أن لا يستأنف أصحاب اللغة فيه وضعاً آخر، ولا يتفقون على استعماله في معنى جديد؛ أما إذا استؤنف فيه وضع آخر أصبح استعمال اللفظ في المعنى الجديد حقيقة لا مجازاً، فكان المجاز في معنى آخر غير المعنيين الوضعيين.[32]

ويؤثر في انتقال المجاز من مجال إلى آخر استهجان الاستخدام المجازي للفظ في معنى دون آخر لدى المخاطبين به؛ إذ لا يكون المجاز مؤثراً إذا لم يوضع في الاعتبار سلوك السامعين ومشاعرهم ووجهات نظرهم في الاستخدام المجازي. وقد يتم استهجان المجاز ومن ثم انتقاله بسبب تغير ذوق أفراد المجتمع اللغوي لاختلاف الزمن أو البيئة، فقد كان رمز الجري السريع لدى العرب قديما هو الفرس أو الظبي ولكنه تحول حديثاً إلى الطيارة، وقد يكون تغير الذوق الاجتماعي أو اختلاف الزمن أو البيئة سبباً في استحداث بعض أوجه الاستخدام المجازي.

وللعمل الأدبي الرفيع دور كبير في توليد المجازات وينتج منه انتقال الوجه المجازي من تعبير إلى آخر أو يشترك تعبيران في إفادة وجه مجازي معين. فالأديب الفذّ يولّد دائما مجازات وصوراً بيانية مما يرى ويلاحظ من أشياء ومناظر واختراعات، وقد يلجأ الأديب إلى التصرف في الصور والمجازات الشائعة المألوفة فيتصرف في عناصرها وملامحها تصرفاً يجعلها جديدة طريفة.[33]

وقد يفضي انتقال المجاز في بعض الأمثلة إلى إيجاد مستويات للتجوز فيها حيث يصعب تحديد الوجه المجازي الجديد دون اعتبار للوجه المجازي السابق، ومن المظاهر الناتجة من هذا الانتقال ما يسمى بالمجاز على المجاز، وهو نوع من المجاز مبني على مجاز آخر منزل منزلة المعنى الحقيقي، كما في قوله تعالى: "ولكن لا تواعدوهن سرّا" (البقرة: 235)

فاستخدمت المواعدة في الوطء مجازاً مرسلاً علاقته المحلية لأن الوطء يكون غالباً في السرّ، ثم أريد من الوطء العقد مجازاً مرسلاً علاقته السببية.[34]

هذا، ولثبات الاستخدام المجازي في اللغة أو انتقاله تأثير في تحديد المداخل المعجمية المضمنة في معجم المجازات العربية، حيث ينبغي أن يراعى الهدف من صناعة مثل هذا المعجم. فإذا كان الهدف جمع المجازات المتداولة في التعامل اللغوي فلا جدوى في حشر مجازات مهملة أو مستهجنة، أما إذا كان الهدف تدوين تطور المجازات فقد يكون ضرورياً إدراج بعض المجازات المهملة. ومهما يكن الهدف فإنه ليس من مهمات معجم المجازات العربية في هذا البحث محاولة تقييد الاستخدام المجازي لدى أصحاب اللغة، وإنما مهمته تقديم المعلومات عن التعبيرات والمعاني المجازية من خلال التفريق بين المجازات المتداولة والغريبة والمهملة، وفي ضوء الأهداف المرسومة لمثل هذا المعجم، دون محاولة إلزام المستفيدين منه بالاحتكام إلى الاستخدام المجازي المذكور فيه للمفردة أو العبارة اللغوية. ولا يستبعد، من جانب آخر، أن يكون هذا المعجم عاملاً من عوامل ثبات المجاز بشكل غير مباشر؛ إذ إنه إذا كتب للمعجم الانتشار فإن التعبيرات الواردة فيها ستنتشر بمعانيها وأوجه استخدامها، فيفضي ذلك إلى ضبط انتقال المجازات أو تبطئة سرعة انتقال بعضها.

ويتعلق بثبات المجاز أو انتقاله إمكان تأثر المجازات العربية الحديثة بالملامح الثقافية الوافدة، فينتج عن ذلك مجازات "دخيلة" أو "مقترضة"، ويبرز هذا التأثير في اختيار المداخل المعجمية المجازية ومدى تمثيلها للثقافة العربية، وقد يفضي استحداث مجاز جديد إلى إهمال مجاز آخر قديم في أداء المعنى المجازي نفسه.

اختيار المداخل المعجمية المجازية:

يؤثر في تحديد المداخل المعجمية المجازية الإطار النظري الذي ينطلق منه صانع المعجم وفي ضوئه يحدد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها من المعجم المزمع وضعه وطبيعة المواد التي يتضمنها.[35]

ويتوقع أن يصادف اختيار المداخل المجازية سعة المجاز وعسر تحديد أمثلته؛ إذ إن شرط المجاز العلاقة المعتبرة نوعها، وهي التي تصحح النقل من الحقيقة إلى المجاز.[36] وينسجم هذا الشرط مع القول بأن المجاز قياسي، وينبغي أن تترك مقبولية المجازات والكنايات المخترعة من قبل الأفراد لتداولها بين أفراد المجتمع وتوافقها مع العرف التخاطبي لديهم. لقد اقترح بو سفينسين وبربارا كيبفير مبادئ عامة لجمع المواد المعجمية واختيارها،[37] ونرى أهمية بعضها في اختيار المواد المعجمية المجازية، وبصفة خاصة المصداقية، والتمثيل، والشمولية (أي التغطية)، والشيوع في المجال الدلالي، والاستخدام المناسب لها في الشواهد.

فينبغي أن تراعى المصداقية في المجازات التي ستضمن في هذا المعجم، وذلك بأن تكون قد وردت فعلاً في اللغة العربية وأن يوجد لها شاهد من مصادر مستقلة، على الرغم من قياسية المجاز وكون المعتبر في العلاقة المجازية نوعها وإمكان إبداع صاحب اللغة مجازات جديدة لم يسبق أن تلقاها من المجتمع اللغوي. ولا يتقيد الشاهد بالتحديد الزمني التقليدي للاستشهاد النحوي العربي، وقد يستقى من مصادر مكتوبة أو شفهية. ويعني التمثيل هنا أن تكون المجازات الواردة في المعجم ممثلة للغة العربية بورودها بدرجة من الشيوع أو بتكرار كاف في النصوص الكتابية. وتفيد الشمولية

أن تشتمل المواد المعجمية المجازية على أكبر عدد ممكن من المجال اللغوي، ويحدد هذا المجال في ضوء الغاية من صناعة المعجم ونوعية المستفيدين منه وحاجاتهم. أما عن شيوع هذه المجازات فإن المعجم سيراعي شيوع المواد المجازية في مجالاتها الدلالية باختيار المجازات الواردة في مصادر شائعة التداول مع الاستخدام المناسب المقبول لها لدى أفراد المجتمع اللغوي العربي.

ونظراً لما سبق أن أشرنا إليه من اختلاف في تحديد نوعية المجاز وإشكالات في تصنيف بعض أمثلتها، فإن ينبغي أن تشتمل المداخل المعجمية المجازية على مختلف أنواع المجازات من استعارة، ومجاز مرسل، ومجاز عقلي، وكناية، وتشبيه بليغ، مع محاولة للتمييز بينها وفقاً للتصنيف الغالب عليها في المصادر والمقررات البلاغية، وأن تشتمل من جانب آخر على المجازات المتداولة من تراثية، أو معاصرة، أو لهجية إقليمية فصيحة، أو أدبية.

وتحيط باختيار المداخل المعجمية المجازية مشكلات منها مشكلة التعامل مع المجازات التراثية "المهملة"، وتندرج فيها تلك المجازات "المؤقتة" التي زالت مع الأحداث التي وردت فيها، والمجازات التي وردت في الأعمال الأدبية الفردية التي لم يكتب لها الشيوع.

ومن هذه المشكلات صعوبة التعامل مع شواهد "الاستعارات المكنية" إذ تكون بؤرة المجاز غير مذكورة، وإذا ما بنى المجاز على القرينة الدالة عليها من فعل أو غيره وتحولت الاستعارة إلى تبعية تحولت بؤرة المجاز وتغير إطاره، وصار مجال التجوز واسعاً جداً، ونتج من هذا التحول صعوبة اختيار المواد المعجمية المبنية على مبدأ التداول والشيوع. ولا شك أن القرار بتضمين أمثلة هذه الاستعارات في هذا المعجم سيفضي إلى مشكلة في التصنيف، ولعل الأوفق ألا يراعى في هذا المعجم التصنيف الفرعي الدقيق الذي يهتم به الدرس البلاغي.

اختيار الشواهد:

الشاهد المعجمي هو النص الذي اقتبس للتدليل على ورود المعنى المعجمي فعلاً في اللغة، وتأتي الشواهد لتبرز السياق الواقعي لاستخدام هذا المدخل في إفادة ذلك المعنى، ولتوضح وجه استعماله. وتعتمد في اختيار الشواهد على الاستخدامات المجازية جملة أسس منها:[38]

- ملاءمة الشواهد للغاية من صنع هذا المعجم واشتمالها فتحتوي على العناصر المفيدة بالاستخدام المجازي؛ لأن المساحة المتاحة في المعجم بطبيعتها محدودة.
- تناسب الشواهد مع المعاني المجازية التي ذكرت في التعريف بالمداخل المعجمية المجازية.
- كون الشواهد مألوفة متداولة بين أفراد المجتمع اللغوي، ما أمكن ذلك، ويساعد هذا الأساس على فهمها من قبل المستفيدين من المعجم.
- اختيار الشواهد من اللغة العربية الفصيحة، سواء أكانت تراثية أم معاصرة، وتكون مما يسمح به في التعامل اللغوي.
- عدم التزام الحدود الزمنية أو الإقليمية للشواهد في هذا المعجم، وإنما يشار إلى الخاصية الاجتماعية في استخدام الشاهد لمعنى مجازي معين إذا كان هذا المعنى مختصاً بإقليم جغرافي معين.

- إعطاء الأولية في اقتباس الشواهد من المصادر وفقاً للترتيب التالي: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية ، والحكم، والأمثال، والتعبيرات الاصطلاحية، والشواهد النثرية الأخرى.
- الاكتفاء في الشواهد بقدر الحاجة، فيقتبس منها الجمل التي توضح المعاني المجازية التي يتضح بها التعريف والتي استخدمت المفردة أو العبارة لها وقصد إبرازها بذكر تلك الشواهد.
- شرح الوجوه المجازية في الشواهد الغامضة أو غير المتداولة باختصار إذا اقتضى الأمر ذلك؛ إذ يساعد التعريف بالوجه المجازي على فهم مواضع الاستشهاد من الشواهد التي تذكر له.
- تفادي تعدد الشواهد لمعنى واحد، والاكتفاء بشاهد واحد على أي معنى مجازي واحد.

معيار التداول

يلزم في اختيار المداخل المعجمية المجازية اتخاذ أسلوب لضبط خاصية التداول في تضمين المجازات الثابتة والتمييز بينها وبين المجازات الفردية، أو النادرة، أو المؤقتة، أو المهملة في هذا المعجم. وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من أصحاب المعاجم (وبصفة خاصة معاجم المعاني) يشيرون إلى أنهم جمعوا فيها الألفاظ الشائعة المألوفة دون تحديد معايير الوقوف على تداول الألفاظ أو شيوعها. ويفيد واضعو (المعجم الكبير) تضمينهم لما شاع من المجاز في الشعر والنثر حتى أصبح من الحقائق العرفية،[39] وهو مبدأ طبقه أصحاب المعاجم قديما وحديثا فاختلط فيها المعاني الحقيقية بالمعاني المجازية. ونظراً لكثرة المجازات اللغوية وسعتها مع صعوبة ضبطها يحسن اقتراح إجراءات توجه اختيار المتداولة من المجازات قديما وحديثا.

ونقترح لغرض صناعة هذا المعجم اتباع الإجراءات التالية:

- تبني الإحصاءات المقدمة في إحدى قوائم الكلمات الشائعة في اللغة العربية،[40] واعتماد الكلمات الشائعة الواردة فيها لتكون أساسا لتحديد مدى شيوع أو تداول الألفاظ أو العبارات المستخدمة مجازا. وتكمن المشكلة في أن اللفظ الشائع في أداء المعنى الوضعي قد لا يشيع استخدامه مجازاً في العربية، وقد لا يرد فيه أي استخدام مجازي عن العرب.
- الفحص عن الاستخدام المجازي للألفاظ الأكثر شيوعاً في القائمة المعتمدة، بوصفها بؤراً للمجازات اللفظية، أو بوصفها محاور للمجازات المركبة.
- إضافة ألفاظ أخرى استخدمت مجازاً مما ينتمي مع الكلمات الشائعة في القائمة المختارة إلى مجال دلالي واحد. وتتم الإضافة بطريقتين: إما بالنظر إلى المعنى الوضعي للألفاظ، فيضاف مثلا إلى (أب) و (أم) ألفاظا مثل (أخ وأخت وابن)، وإما بالنظر إلى المعنى المجازي في مجال دلالي معين فتضاف ألفاظ أخرى تدل مجازاً على المجال الدلالي نفسه، فمثلا إذا ورد لفظ (أسد) في القائمة عدّت دلالته على القوة، وجمعت إليه ألفاظ مثل الحديد والصخرة وغيرهما مما يدل على القوة والصلابة.
- النظر في المعاجم الحديثة لاختيار المعاني المجازية الجديدة التي تنفرد بها بغض النظر عن إقليميتها، ما دامت فصيحة.

- اعتماد المجازات الواردة في القرآن الكريم والحديث الشريف بوصفها نصوصا متداولة بين الناطقين بالعربية من الأصليين وغيرهم، ويستعان في تحديد المجازات فيهما بالتفاسير وشروح الحديث وما سواها.
- اعتماد المجازات الواردة في المقررات التعليمية البلاغية والأدبية، وكذلك الأعمال الأدبية المتداولة.

التعامل مع مصادر المجازات

يحسن أن تؤخذ المواد المعجمية المجازية من مصادر مستقلة من أجل تحقيق المصداقية فيها، ويحسن أن تراعى في التعامل مع هذه المصادر ما يلي:

- أخذ التعبيرات المجازية التي تضمن في هذا المعجم من مصادر متعددة، ويتم التركيز على المصادر الكتابية التراثية لكونها متصفة بالمصداقية والشيوع، وتتمثل هنا في الكتب الحاوية للمجازات القرآنية والنبوية، والمعاجم اللفظية والمعنوية، والمصادر الأدبية، والبلاغية. ومن الممكن أن تستقى من المصادر الثانوية الحديثة من كتب، ومجلات، وجرائد، وكذلك المصادر الحاوية لمواد سماعية موثوق بها.[41]
- أن يراعى عند الاقتباس من هذه المصادر الابتعاد عن التعليقات غير الضرورية، وكون المقتبسات غير طويلة، كما يراعى التنوع في أزمنتها ومواضيعها ونصوصها، ويتفادى الإكثار من أخذ العبارات والمعاني من جهة واحدة.
- التعامل مع المصادر بأمانة تامة وتذكر نوعيتها، فيشار إلى المصادر التي أخذت منها المداخل المعجمية المجازية في التمهيد، وتذكر مواقع ورود العبارات المجازية غير المتداولة ومواقع ورود المعاني المجازية غير المألوفة، ويحال إلى المصادر التي أخذ منها الشواهد.
- تدوين التغييرات التي تحدث في الاستخدام المجازي الوارد في هذه المراجع مما أشار إليه أصحابها أو تمت ملاحظته.
- الحذر عند الأخذ من هذه المصادر من التعبيرات المجازية "المؤقتة"، والتعبيرات والاستخدامات الجديدة غير المؤسسة، والمصطلحات الخاصة ببعض الأفراد والطبقات مما لم يقصد من استخدامها التجوّز.
- تخصيص بطاقات لتسجيل المفردات والعبارات المجازية (المداخل الرئيسة)، ووضع بطاقات فرعية لكل معنى مجازي بمعلومات عنه والشاهد على استخدامه لهذا الوجه، تيسيرا لجمع المواد المجازية.

حصر مجال المعجم وتحديد حجمه:

بسبب سعة المجاز في اللغة وقياسيته، وصعوبة تقييد المجال المجازي وعسر تحديد أوجه الاستخدام المجازي للمفردات والتعبيرات، فإنه يحسن أن يحاول المعجمي حصر مجال معجمه المجازي. ويتم الحصر بمراعاة الهدف من صناعة المعجم، ونوعية المستفيدين منه وحاجاتهم، والالتزامات المادية المتعلقة بهذا المعجم. وينبغي من الناحية العملية الأخذ بمبدأ التمثيل ويعني في هذا الصدد أن تكون المداخل المجازية التي ستختار ممثلة للغة في المجال الذي سيحصر فيه المعجم. وينبغي أن يؤخذ بمبدأ الشمولية، ويعني أن تشتمل المواد المعجمية على أكبر عدد ممكن من الوجوه المجازية في مجال هذا المعجم، على الرغم من صعوبة تضمين كل ما ورد في اللغة في المجال المحدد.

ويقترح أن يحصر مثل هذا المعجم في مجال ثقافي أو اجتماعي معين يتوافق مع الهدف من صناعته، فقد يخصص المعجم المجازي لفهم النصوص القرآنية أو الحديثية، وفهم كتب الدراسات الإسلامية. وقد يخصص للتخصص في الأدب فتقتبس شواهده من الأشعار العربية، أو للغرض الاتصالي العام فتؤخذ شواهده من التعبيرات الشائعة في الاتصال الاجتماعي اليومي.

هذا، وقد يكون حصر الاستخدامات المجازية متيسراً في بعض المجالات دون غيرها، فقد يسهل جمع المواد المجازية المتعلقة بأعضاء الجسم لسهولة تمييز المعنى الوضعي لها من الوجوه المجازية، كما يسهل جمع المواد المجازية لبعض الماديات، أو الكونيات، أو الممارسات والعلاقات الاجتماعية الشائعة، وقد يصعب جمع المواد المجازية في المعنويات، والروحيات.

ويتبع حصر مجال المعجم المجازي تحديد حجمه الذي ينبغي أن يتم كذلك في ضوء ما يحقق النفع للمستفيد منه. وينبغي أن يراعى في تقدير المواد التي يقصد تضمينها في المعجم كفاية كميّة هذه المواد في تحقيق الهدف منه وشموليتها وتمثيلها للغة التي يوضع لها. وقد تجعل الكمية الأولى مرحلية يحرص بعدها على تطوير المعجم تدريجياً بزيادة مداخله وتوسيع المعلومات المقدمة عنها، ومراجعة شواهدها.

تصنيف المداخل المجازية:

استخدم الزمخشري في معجم (أساس البلاغة) ثلاثة مصطلحات لتمييز التعبيرات المجازية عن الحقيقية، وهي (المجاز والمستعار والكناية) وتفيد هذه المصطلحات في هذا المعجم شيئاً واحداً هو استعمال اللفظة أو العبارة في غير الوضع الأصلي؛ إذ لم يكن الزمخشري يقصد فصل المجاز عن الكناية، ولا التمييز بين أنواع الاستعارة، ولا فصل التشبيه عن المجاز.[42] ولكن يلاحظ أنه استخدم عبارة (ومن المجاز) في الأغلب، واستخدم عبارة (ومن الكناية) في عدد من المداخل، وكان استخدامه لعبارة (ومن المستعار) قليلاً.[43]

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في تصنيف المداخل الرئيسة والمعجمات (المداخل الفرعية وأوجه الاستخدام) وشرح المعاني وإيراد الشواهد لها نوعية المواد في هذا المعجم الذي يهتم بالتعبيرات التي لها معانٍ مجازية، ويتميز بذلك عن أغلب المعاجم من نواحٍ: إحداها أنه معجم للتعبيرات وليس معجما للمفردات، ولكن هذه التعبيرات تصنف في ضوء مفردات جعلت بؤرا للمجازات اللغوية، وثانيتها أنه معجم يعتني بالمعاني المجازية وليس معجما للمعاني اللغوية عامة، وإنما يختار من المعاني ما تجوّز فيها لملاحظة علاقة معتبرة مقبولة لدى أفراد المجتمع اللغوي، وثالثتها أنه يهتمّ بتصنيف المعاني المجازية تصنيفا مكتريا.

ويتأثر تصنيف المجاز في هذا المعجم بالمنظور الموسع الذي يعدّ من المجاز أي استعمال غير وضعي للمفردات والتعبيرات اللغوية. ويساند هذا المنظور ما ورد من تباين وجهات النظر في تصنيف أمثلة من الأساليب البيانية، وكذلك في تحديد بؤر المجاز في بعض التراكيب. فقوله تعالى: "فأذاقها الله لباس الجوع والخوف" (النحل: 112) قد يكون استعارة مصرحة في اللباس، وقد يكون استعارة مكنية في الذوق. وعبارة (الحب ظهر) في قول الشاعر: (والحب ظهر أنت راكبه# فإذا صرفت عنانه انصرفاً) تشبيه بليغ وقد يعدّ استعارة.[44] ووردت أقوال في تحديد بؤرة المجاز في نحو:

(أنبت الربيع البقل) ما لم يكن كذباً أو كفراً، فقد يكون مجازاً لغوياً في (أنبت)، وقد يكون مجازاً لغوياً في (الربيع)، وقد يكون مجازا عقليا في الإسناد، وقد يكون تمثيلا دون مجاز، وقد يكون حقيقة.[45]

ويشار هنا إلى أن الغموض في الاستخدام المجازي قد يؤثر في تصنيف المداخل المجازية حسب أنواع المجاز وخصائصها؛ إذ إن تحديد بؤرة المجاز وإطاره قد يتأثر بالخصائص الإعرابية والأسلوبية للشاهد. وينشأ الغموض المجازي عن عدد من خصائص الاستخدام المجازي، فقد يكون وجه المقارنة في التعبير المجازي محتملاً بسبب كون الدلالات اللغوية محتملة، أو لتعدد خصائص الأشياء، فإذا قارنّا مثلا بين (زيد) و (أسد) مثلا، فقد يكون وجه المقارنة في القوة، أو الشراسة، أو غيرهما. ولكن وايت يشير إلى مصدرين رئيسين للغموض، أحدهما ناتج من التفسيرات المحتملة للتعبير المجازي، كأن يكون التمييز بين البؤرة وبين الإطار محتملاً، أو تتعدد البؤر، أو يكون المجاز تركيبياً لا ينص سياقه على بؤرة المجاز، وثانيهما ناتج من طبيعة اللغة التي تشبه "لعبة ذات قوانين محددة" فننخدع بالتفسيرات المحتملة للجملة المجازية فلا نلاحظ القوانين اللغوية التي تحكم استخدامنا للغة، علما بأن اكتشاف هذه القوانين بغرض التغلب على مصادر الغموض يستدعي جهداً واعياً.[46]

ولغرض تصنيف التعبيرات المجازية في هذا المعجم تعتمد بؤرة المجاز في تصنيف المجاز المفرد وكذلك التعبيرات التي تبرز فيها بؤرة المجاز، وإذا تعددت بؤر المجاز في التركيب اعتمد ألصقها بالمعنى المقصود من العبارة. وإذا كان المجاز مركباً وصعب تحديد بؤرة المجاز في التركيب بني التصنيف على محور التركيب، أي على أبرز لفظة في أداء المعنى المجازي فيه.

تنسيق المداخل وترتيبها :

اقترح درويش مثل غيره من المعجميين المحدثين اتباع الترتيب الألفبائي العادي الذي أخذ به الزمخشري في (أساس البلاغة) في تنسيق المداخل المعجمية الرئيسة إذا كان القصد من المعجم شرح معاني المفردات أو العبارات، ونبّه إلى ضرورة تجنب الاختلاط والاضطراب والتكرار في ترتيب المعيجمات (أي المداخل الفرعية)، إذ ينبغي اتباع نظام متدرج.[47] وقد كان أسلوب الزمخشري في إيراد المعاني المجازية أن يفصل بين المعاني الوضعية للمفردة وبين المعاني المجازية. ولكن حسين نصار يلحظ أنه لم يتحقق للزمخشري هذا الفصل في بعض المداخل، كما وجد فيها نوع من التداخل بين التعبيرات الحقيقية والمجازية. وبما أن الزمخشري لم يكن يرمي بمعجمه إلى تفسير التعبيرات المجازية قدر ما رمى إلى جمع المشهورة منها، فإنه قد يورد التعبيرات والشواهد دون توضيح الوجوه المجازية فيها، وقد يفسر المراد منها، وقد يذكر الوجه الحقيقي مع الوجه المجازي وقد لا يذكره.[48]

أما ولكنسون[49] فقد بنى مكتره على تنسيق موضوعي للمجازات حسب التنظيم التقليدي للمهن والأشياء، ثم التنسيق الجانبي الداخلي للمجازات في كل موضوع (أي حقل دلالي)، ووضع قائمة بهذه الموضوعات في بداية كل فصل مع ترقيم لها، ثم إعطاء معلومات عن كلّ مجاز بين الأقواس، وعن اللهجات والأقاليم والعصور، ثم ألحق قائمتين بالمكتر:

إحداهما بالموضوعات لمعرفة المجازات الواردة فيها مع ترقيمها، وثانيتهما بأبرز الألفاظ في المجازات مع الإشارة إلى أرقام موضوعاتها، وبذلك قد تتكرر الإشارة إلى مجاز واحد أكثر من مرة.

وفضلا على أهمية تبني طريقة خاصة في ترتيب المداخل الرئيسة فإنه ينبغي اتباع طريقة محددة في ترتيب المعيجمات تحت كل مدخل رئيس ترتيباً واضحاً. ومن الطرق الشائعة في ترتيب المعيجمات داخل المداخل المعجمية مما يفيد في المعجم المجازي: طريقة الاشتراك، وهي المطبقة في أغلب المعاجم العربية، وتتم بإيراد المعاني الواردة لكل مدخل مع ذكر الشواهد عليها، إن وجدت، في شكل متتاليات، فتتجمع عناصر كل مدخل في فقرة مستقلة، سواء أكان تواليها بمراعاة تنظيم دقيق للمشتقات أم كان بتنظيم غير دقيق. والثانية هي: طريقة التجنيس، وهي المطبقة في معجم (المنجد)، إذ يتم ترقيم المعيجمات تحت كل مدخل مع مراعاة تنظيم دقيق للمشتقات.[50] أما ترتيب المعاني المجازية فإنه يمكن أن يكون تاريخيا يفيد تطور استخدام اللفظة أو العبارة المجازية، فيذكر القديم قبل الحديث، ويمكن أن يكون استخدامياً ينظم الوجوه وفقاً لشيوع استخدامها لدى أفراد المجتمع اللغوي،[51] وذلك على الرغم من استناد كل منهما إلى معلومات من مصادر مستقلة عن المجال المعجمي.

ويمكن أن يتم تنسيق المداخل داخل هذا المعجم المجازي في شكلين: أولهما تنظيمها حسب الترتيب الألفبائي للمفردات المجازية (البؤر والمحاور)، ويعتمد الشكل الصرفي الشائع للفظ لدى استخدامه مجازا في اللغة (مثلا: أسد أو بحر بدلا من الصيغ الفعلية الأخرى من مادتيهما)، ثم إيراد وجوهها المجازية المتداولة، ثم إيراد الشواهد على أوجه استخدامها في الوجوه المذكورة لها، ويميز بين الألفاظ حسب دلالاتها الأصلية المتعددة، ويقتضي ذلك وضع أكثر من مدخل للمشترك اللفظي. وثانيهما تنظيمها حسب الترتيب الألفبائي للألفاظ الدالة على المعاني والمفاهيم والأشياء دلالة مجازية، مع مراعاة ترتيب معين لهذه المعاني كترتيبها حسب الحقول أو المجالات الدلالية، أو بتقديم المعنى العام على الخاص، والحسي على العقلي، أو غير ذلك، ثم الترتيب الداخلي للمفردات والعبارات المجازية الواردة في كل حقل دلالي، ثم إيراد الشواهد على هذه المعاني. وسينظر في التنسيق الأول إلى جذر المداخل الرئيسة، ثم ينظر إلى الشكل الحالي للمعيجمات الواردة لهذا الجذر، كما ينظر إلى أوائل الكلمات في التعبيرات المجازية. أما في التنسيق الثاني فينظر إلى الشكل الحالي للمعيجمات لدى تنظيمها في المجالات الدلالية. ويمكن التوفيق بين هذين النوعين من تنسيق المداخل المعجمية المجازية بالأخذ بالتنسيق الأول، ثم إلحاق مكثر بالمجالات الدلالية لمحتويات هذا المعجم على غرار تنسيق ولكنسون لمكثره.

التعريف بالمداخل وشرح المعاني المجازية:

التعريف بالمعنى المعجمي أو تفسيره هو التعليق على المدخل المعجمي وشرح أوجه استخدامه في التعامل اللغوي، وتعتمد كتابة التعريفات في المعاجم على الأحكام المتنوعة عن كل عنصر من عناصر هذا المدخل. وعلى صانع المعجم أن يقسم المعاني المعجمية إلى وجوه بالنظر في الشواهد التي تثبت كل وجه، كما أن عليه أن يتبع منهجية محددة في التعريف.

وتقترح باربرا كيبفير أربع منهجيات أساسية في التعريف بالمعنى المعجمي هي: التحليل، والتفصيل، واستخدام القوانين اللغوية، وإعطاء المترادفات، كما تقترح طريقتين لترتيب التعريفات داخل كل مدخل، هما: التاريخية والاستخدامية، ولكل منهما تأثير في الاستفادة من المعجم.[52] هذا، وقد تكون المنهجية بالتعريف بالمخالفة، أو بالتعريف البنيوي عن طريق الحقل الدلالي المعجمي، أو ما سواهما.[53]

وأبرز أبو الفرج من خلال دراسته للمعاجم العربية خمس وسائل لتفسير المعنى المعجمي (أي التعريف به وشرحه) هي: تفسير بالمغايرة، ويكون بذكر كلمة أخرى تعرف بالمدخل وتصلح أن تكون بديلة عنها في الوظيفة النحوية. والمغايرة قد تكون تامة، وقد تكون ناقصة، وقد تكون بالمجاز بالتمييز بينه وبين الحقيقة. وتفسير بالترجمة، ويكون بتوضيح المعنى بكلمة، أو بأكثر من كلمة من اللغة نفسها، أو بكلمة من لغة أخرى. وتفسير بالمصاحبة، أي بذكر ما يصاحب المعنى المعرف به. وتفسير بالسياق، ويكون ببيان السياق اللغوي، أو الاجتماعي، أو السببي لاستخدام الكلمة للمعنى المحدد مما يساعد على فهمه. وتفسير بالصورة.[54]

وقد لوحظ أن الزمخشري في الأساس كان يذكر العبارة المجازية ثم يفسر المراد منها وقد لا يذكره، وقد يذكر المعنى الأصلي الوضعي إلى جوار المعنى المجازي، كما لوحظ أن أغلب أصحاب المعاجم اللغوية كانوا يكتفون بذكر مصطلح المجاز أو الكناية أو الاستعارة في القليل من المعاني المجازية التي ميزوها. أما في هذا المعجم فيكون المنطلق في شرح معاني المجازات المضمنة في هذا المعجم توضيح المعنى المجازي للمدخل وإيراد العبارة التي يرد فيها المدخل ثم دعم ذلك بشاهد مع شرح موضع الاستشهاد عند الضرورة.

ويقترح أن تراعي في التعريف بالمعاني وشرح مواضع الاستشهاد في هذا المعجم الأسس التالية:

- مراعاة نوع خاص من المستفيدين من هذا المعجم وحاجاتهم.
- الحرص على كفاية التعريف المعطى، وعلى عدم زيادته عن الحد الضروري.
- بناء تحديد المجاز على تحديد البؤرة التي تكون المدخل في عبارات المجاز المفرد، وقد يبنى على الكلمة المحور (أي الأبرز) في عبارات المجاز المركب.
- اعتماد الطريقة الاستخدامية في التعريف بالمعاني المجازية وفي ترتيب المعلومات المقدمة في الشرح.
- ذكر المعنى الوضعي الشائع لكل مدخل قبل طرح المعاني المجازية، وتقديم المعنى المجازي العام على الخاص، والحسي على العقلي، والقديم على الحديث.
- الحرص على وضوح العبارة وسهولتها وإفادتها في التعريف بالمعاني وشرح مواضع الاستشهاد.
- توضيح الخصائص الأسلوبية والاجتماعية التي يلزم ذكرها لفهم التعبيرات المجازية.
- الإشارة إلى مستويات استعمال التعبيرات المجازية، إن عرفت.
- تقديم المعلومات عن الوجه المجازي، ما أمكن ذلك: مثلاً: نوع المجاز، وزمنه قديماً أم حديثاً، وموطنه الخاص قرآنياً أو حديثياً، أو سواها.
- الإشارة إلى مجالات استخدام كل مجاز.

- التمييز بين المجازات القديمة والحديثة، متى أمكن ذلك، بمصطلحات مثل: (تراثي، حديث، دخيل).
- التمييز بين أنواع المجاز وفق المعايير الشائعة في الدراسات البلاغية فيميز الاستعارة، والمجاز العقلي، والمجاز المرسل، والكناية، والتشبيه بليغ، والعبارة الاصطلاحية، والمثل، دون بيان الأنواع الفرعية لها.

مقترحات منهجية فنية:

نستخلص من مناقشاتنا في المباحث السابقة عناصر أساسية نرى ضرورة توافرها في معجم مخصص للمجازات العربية، وهي:

- التمهيد: يمهد للمعجم بالمعلومات الأساسية عن خطة صناعة هذا المعجم وعناصره، بدءاً بشكل المعجم، وطريقة جمع المواد واختيارها ومصادرها، وطريقة ترتيب المداخل والمعيجمات، وأسلوب التعريف والشرح، وانتهاء بالمصطلحات والمختصرات والرموز المستعملة في المعجم. ويشار إلى إجراءات التدقيق في المواد المعجمية، ومراجعتها، وأمور أخرى تتعلق بتنفيذ خطة صناعته.
- الإطار النظري: رصد التعبيرات المجازية المتداولة في اللغة العربية ونقل الملامح الثقافية المضمنة فيها.
- الهدف من صناعة هذا المعجم: يقترح أن يصنع هذا المعجم لتحقيق ثلاثة أهداف: أحدها علمي يبين خصائص الأساليب المجازية في اللغة العربية، وثانيها ثقافي يساعد متعلمي العربية على الوقوف على الملامح الثقافية اللغوية في التعبيرات المجازية، وثالثها عملي يرمي إلى الارتقاء بأساليب المستفيدين منه إلى المستوى الإبداعي[55] مع تحقيق التكامل بين الصحة اللغوية والجمال الإبداعي.
- مدى الحاجة إلى المعجم: يتحدد وجه الطلب لهذا المعجم في الحاجة إلى معرفة الخصائص الجمالية الإبداعية التعبيرية في اللغة العربية، والوقوف على ملامح من الثقافة العربية وتصورات العرب للعالم الخارجي حولهم.
- المستفيد من المعجم: يتوقع أن يستفيد من هذا المعجم متعلمو العربية من غير أهلها، كما يمكن أن يستفيد منه الناطقون الأصليون باللغة العربية. وينبغي أن يراعى المستوى الثقافي لمن يصنع لهم المعجم.
- اللغة التي تؤخذ منها المواد: تؤخذ المواد المعجمية المجازية من اللغة العربية الفصيحة تراثية أو معاصرة دون محاولة التمييز بينهما؛ نظراً لتداخلهما في التعامل اللغوي الحديث وصعوبة رسم حدود فاصلة بينهما، ولأن العربية الفصيحة هي النمط اللغوي الذي يوحد الأمة العربية، والذي يتعلمه متعلمو العربية من غير أهلها ممن يرغبون في الاتصال بالعرب بعامة.
- مصادر المعجم: تختار المواد المعجمية من القرآن الكريم وتفاسيره وعلومه، والحديث الشريف وشروحه وعلومه، والدواوين الشعرية المشهورة وشروحها، وكتب اللغات وفقه اللغة، والمعاجم العربية بأنواعها القديمة والحديثة، والفنون الأدبية النثرية، وكتب الأمثال والتعبيرات الاصطلاحية. ويحال إلى المصادر عندما يقتضي الأمر ذكرها، وإن أمكن الاستغناء عن ذكرها فلا تذكر، تفادياً للإطالة.

- نوعية المواد: تدون المجازات المتداولة وفقاً لمعيار التداول المذكور سابقاً، وتكون التعبيرات والوجوه المجازية المضمنة عامة أو إقليمية، سواء كانت أصليةً تراثية أو مولّدة أو دخيلةً.
- حجم المعجم: يحدد عدد المداخل في هذا المعجم في ضوء تقدير حاجات المستفيدين منه مع مراعاة كفاية هذه المواد وملاءمتها لهم. ويقدر الحجم بعدد الكلمات في حالة بناء التنسيق على الترتيب الألفبائي للمفردات المجازية، أو عدد المجالات الدلالية والمعاني المجازية الفرعية في حالة التنسيق المبني على المعاني.
- ترتيب المداخل: ترد المداخل المجازية وفقاً للترتيب الألفبائي العادي لبؤر المجازات ومحاور التراكيب، وتعتمد طريقة الاشتراك في ترتيب المعيجمات، مع مراعاة الترتيب الألفبائي العادي لها، ويرقم كل من المداخل والمعيجمات تيسيراً لتصنيفها في المكتر المجازي الملحق، وتعتمد هذه الطريقة أيضا في ترتيب الفروع الداخلية للمجالات الدلالية.
- التعريف والشرح: تكون منهجية التعريف هي التفصيل المختصر للوجه المجازي، وتعتمد الطريقة الاستخدامية في ترتيب التعريفات والمعلومات المقدمة عن الوجوه المجازية والشروح عليها. وتركز التعريفات على المعلومات الدلالية وتذكر الخصائص الأسلوبية والتركيبية لدى تعلقها بإبراز الوجه المجازي مع تحديد نوع المجاز.
- تحديد أنواع المجاز: تحديد الأنواع الرئيسة للمجاز دون إشارة إلى الأنواع الفرعية، فتذكر (الاستعارة، والمجاز المرسل، والمجاز العقلي، والكناية، والتشبيه البليغ، والتعبير الاصطلاحي، والمثل).
- الاستشهاد: تقتبس الشواهد بالتوالي من النصوص القرآنية والحديثية والشعرية والأمثال والتعبيرات الاصطلاحية، ويكتفي من الشواهد بما يوضح الوجه المجازي، ويوضح موضع الاستشهاد على الوجه المجازي باختصار، إن اقتضى الأمر ذلك. ولا يراعى الجانب التاريخي في الاستشهاد ولا في ترتيب الشواهد، بل يكتفى بالإشارة إلى مصدر الشاهد أو قائله. وتذكر المعلومات الضرورية عن الشاهد، مثل تحديد اسم السورة ورقم الآية في النصوص القرآنية، ويذكر راوي الحديث، واسم الشاعر، وصاحب النص في النثر، والمرجع للأمثال والتعبيرات الاصطلاحية، مع استخدام المختصرات والرموز.
- طريقة استعمال المعجم: يقدم للمعجم بالمعلومات التفصيلية لاستعماله، مع نماذج من الفحص عن مواضع بعض التعبيرات والمجالات الدلالية المجازية. وينبغي أن يراعى في بيان طريقة استعمال هذا المعجم نوعية المستفيدين منه ومستوياتهم وحاجاتهم.
- المكتر المجازي: يعدّ تنظيم مكتري لجميع المداخل المجازية حسب مجالاتها الدلالية تيسيراً للإفادة بالمعجم، ولغرض إعداد هذا المكتر ترقم المداخل والمعيجمات ويكتفي بذكر هذه الأرقام في الإحالة إلى التعبيرات المجازية المندرجة في كل مجال دلالي رئيس أو فرعي.

نماذج تطبيقية

نقدم فيما يلي نماذج جزئية غير مكتملة للمداخل المعجمية المجازية قصد أن تكون تطبيقاً جزئياً لشكل المعجم المجازي وأن تقف على المهام الجسيمة التي تنتظر صانعي مثل هذا المعجم، وذلك على الرغم من اعتقادنا في أن أفضل

شكل لإنجاز مشروع هذا النوع من المعاجم أن يكون عملاً جماعياً وأن يتم في مراحل. ويشمل التعريف بالمعيجمات فيها توضيح المعنى المجازي وعصر استخدامه، ونوع المجاز ومعلومات أخرى ضرورية. ويكتفى من الشاهد بالقدر الضروري مع بيان معناه، إن لزم، ويذكر مصدر الشاهد أو قائله، إن علما، كما يذكر ما سواهما من المعلومات اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن المعاني المجازية المذكورة في هذه النماذج مستفادة من معجم لسان العرب لابن منظور، وأساس البلاغة للزمخشري، والمعجم الوسيط،[56] وغيرها من المصادر والمراجع.

تمهيد

الهدف: إبراز التعبيرات المجازية، المستفيد: عام، نوع اللغة: العربية الفصيحة، تنسيق المداخل: ألفبائي عادي، ترتيب المعيجمات: طريقة الاشتراك مع ترتيب ألفبائي للمفردات والتعبيرات وترقيم لها، التعريف: طريقة استخدامية، الرموز: تر: تراثي، حد: حديث، دخ: دخيل، عر: استعارة، زس: مجاز مرسل، زق: مجاز عقلي، كن: كناية، شب: تشبيه بليغ، ثل: مثل، بص: عبارة اصـــطلاحية، حق: معنى حقيقي. وقد تمت استفادة أغلب العبارات الواردة بين القوسين المعكوفين (..) من المعاجم العربية وبصفة خاصة من لسان العرب وأساس البلاغة، كما اعتمد عليهما في وضع هذه النماذج.

(1) حبل

الحبل: رباط (حق)

1-1: أرخى الحبل: تر، عر، قلل من شدّته وصرامته وأصبح مرنا، (أرخى زيد الحبل بينه وبين جاره)

1-2: الحبال: تر، عر، الأسباب والوسائل، (وتقطعت بي الحبال في سفري)

1-3: الحبل: تر، عر، الوصال والمعاملة، "ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس" (آل عمران: 112)

1-4: الحبلان: تر، عر، الليل والنهار، (ألم تر أن الدهر يوم وليلة# وأن الفتى يمسي بحبليه عانياً)

1-5: -ترك (أطلق) الحبل على الغارب: تر، ثل، عر، يضرب في الأمور ويتركها لتسير دون قيود، (ترك زيد الحبل على الغارب في ممتلكاته لأبنائه)

1-6: حبل الأفكار: حد، عر، تسلسل الأفكار، (قطع عليه حبل أفكاره).

1-7: حبل الجوار: تر، كن، الأمان، "اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك" (ابن ماجه).

1-8: حبل الكذب: تر، كن، الخداع الذي لا يدوم وسرعان ما ينكشف، (حبل الكذب قصير).

1-9: حبل الله: تر، كن، عهده وذمّته، "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" (آل عمران: 103).

1-10: على حبل ذراعك: تر، عر، ممكن لك ومستطاع، (هو على حبل ذراعك).

1-11: وصل حبله: تر، كن، زوّجه ابنته، (وصل محمد حبل أبي طالب بتزويج فاطمة من علي).

1-12: يحبط الحبل: تر، بص، عر، يعينه وينصره، (هو يحبط حبل فلان).

1-13: يلعب على الحبلين: حد، بص، عر، شخص انتهازي يحاول الاستفادة من كل فرصة، (يلعب يوسف على حبلين في معاملاته).

(2) وجه

الوجه: محيّا الإنسان (حق).

2-1: أقام وجهه: تر، كن، استقام، "فأقم وجهك للدين" (الروم:30)، أي اتبع الدين واستقم عليه.

2-2: ذو الوجهين: تر، كن، الحاسد، "إن شرّ الناس ذو الوجهين" (البخاري)، تر، عر، المنافق، "ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها" .

2-3: صرف الشيء عن وجهه: تر، حد، عر، (غيّره عن سنته) .

2-4: وجه الدهر: حد، عر، أوله، (كان الأمر مقبولا على وجه الدهر).

2-5: وجه الرأي: حد، زس، الرأي نفسه، (هذا وجه الرأي).

2-6: وجه الشيء: تر، حد، عر، الجهة التي يستقبل فيها، "فأينما تولوا فثمَّ وجه الله" (البقرة: 115)، (وجه الله: الجهة التي أمر الله باستقبالها في أداء الصلوات) وذاته، "كل شيء هالك إلا وجهه" (القصص: 88).

2-7: وجه الكلام: تر، عر، (المعنى الذي قصد به) .

2-8: وجه الله: تر، كن، مرضاة الله، "إنما نطعمكم لوجه الله" (الإنسان: 9).

2-9: وجه النهار: تر، زس، صدر النهار وأوله، "آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره" (آل عمران: 72).

2-10: وجوه القرآن: تر، عر، معانيه، (لا تفقه حتى ترى للقرآن وجوها).

2-11: وجوه القوم: تر، عر، ساداتهم وأشرافهم، (كان أبو سفيان من وجوه العرب).

(3) يدي

اليد: الكف (من أطراف الأصابع إلى الرسغ) (حق).

3-1: ألقى بيده إلى التهلكة: تر، زس، ألقى بنفسه، "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" (البقرة: 195).

3-2: أيادي (أيدي) سبا: تر، ثل، متفرقين في كل وجه، (ذهب القوم أيدي سبا) تفرقوا في البلاد.

3-3: أيدي الثريا: تر، عر، أيد تميل نحو شيء وتقترب منه تشبيها بقرب الثريا من المغرب، "ألا طرقت ميٌّ هيوما بذكرها# وأيدي الثريا جنح في المغارب" (ذو الرمة).

3-4: ابتعت السلعة اليدين: تر، كن، اشتريتها بثمنين مختلفين غال ورخيص.

3-5: اليد العليا: تر، كن، زس، الشخص الذي يعطي غيره، "اليد العليا خير من اليد السفلى" (البخاري).

3-6: اليد: تر، حد، كن، النعمة والعطاء، (لفلان عندي يد)، والسخاء، (هو أطول يدا منه):أسخى.

3-7: اليد: تر، كن، القوة، "أولي الأيدي والأبصار" (ص45)، والقدرة، (ما لي به يد)، "والسماء بنيناها بأيدٍ وإنّا لموسعون" (الذاريات: 47)، والولاية، (ما لك عليه يد).

3-8: بك اليدان: تر، كن، يحيق بك ما تدعو به وتبسط يديك، (بكم اليدان) أي حاق بكم ما تدعون به.

3-9: بيد فلان: تر، حد، كن، تحت سيطرته، "بيده الملك" (الملك: 1)، وفي تصرفه، "الذي بيده عقدة النكاح" (البقرة: 237).

3-10: بين يديه: تر، كن، أمامه وقبله وعنده، "نورهم بين أيديهم" (الحديد: 12).

3-11: سقط في أيديهم: تر، ثل، ندموا، "ولما سقط في أيديهم" (الأعراف: 149).

3-12: عض على يديه: تر، حد، كن، ندم وتحسر وتأسف، "ويوم يعض الظالم على يديه" (الفرقان: 27).

3-13: عن ظهر يد: تر، كن، عن تفضل وإنعام ابتداء من غير مكافأة، (أعطيته مالا عن يد) .

3-14: عن يد: تر، كن، عن ذل واعتراف، "حتى يعطوا الجزية عن يد" (التوبة: 29).

3-15: في يد فلان: تر، حد، كن، في ملكه، "قل لمن في أيديكم من الأسرى" (الأنفال: 70).

3-16: في يد فلان: تر، كن، يقبله فلان، "إن الرجل إذا تصدق بتمرة من الطيب ..وقعت في يد الله" (أحمد).

3-17: كسبت يدا فلان: تر، زس، سبق أن فعله وتصرف فيه، "فبما كسبت أيديكم" (الشورى: 30) .

3-18: كف يديه: تر، زس، منع السوء منه، "كفوا أيديكم" (النساء: 77).

3-19: له يد عند الناس: تر، كن، (له جاه وقدر عندهم).

3-20: ما لي به يد ولا يدان: تر، كن، عاجز عن الدفاع عنه، "لا يدان لك به" (ابن ماجه) .

3-21: هذه يدي لفلان: تر، كن، استسلمت إليه وانقدت له، (وهذه يد لك).

3-22: يبسط يده: تر، كن، يبادر بفعل شيء، "إن الله تعالى يبسط يده بالليل" (أحمد).

3-23: يد الدهر: تر، عر، مدّ زمانه وأبدا، (لا أفعله يد الدهر) .

3-24: يد الله على الجماعة: تر، ثل، الجماعة المتفقة في كنف الله ووقايته، "فإن يد الله على الجماعة" (النسائي).

3-25: يد بيضاء: تر، حد، كن، فضل وخير كثير، (نشكر أياديكم البيضاء).

3-26: يد على غيرهم: تر، حد، كن، مجتمعون ومتفقون، "وهم يد على من سواهم" (النسائي).

3-27: يدي لك: تر، كن، ضمان لك وكفالة، (يدي لك رهن بكذا)، أي ضمنته وكفلت به.

3-28: يقبض يده: تر، حد، زس، يبخل، "ويقبضون أيديهم" (التوبة: 67).

خاتمة

انطلق البحث من أهمية التعبيرات المجازية في الاتصال اللغوي من حيث إبداعيتها واشتمالها على عناصر من الثقافة العربية، ومن أهمية المعجم في رصد مفردات اللغة وتعبيراتها ومعانيها، فناقش بعض القضايا التي تحيط بصناعة معجم مخصص للمجازات العربية مواصلة لمحاولة جار الله الزمخشري. ومما ناقشه: تحديد المجاز، وتصنيفه، وثباته وانتقاله، واختيار المداخل المعجمية المجازية، واختيار الشواهد عليها، والتعامل مع مصادر المجازات، وحصر مجال المعجم وتحديد حجمه، وتصنيف المداخل المعجمية المجازية، وتنسيقها وترتيب عناصرها، والتعريف بمعانيها، وانتهى من مناقشة هذه القضايا إلى مقترحات منهجية فنية يرجى أن تساعد في تنفيذ مشروع مستقبلي في صناعة معجم مخصص للمجازات العربية، وقدم ثلاثة نماذج جزئية لتطبيق هذه المنهجية.

ومن الصعوبات التي قد تواجه صناعة هذا المعجم الحكم على تداول المجاز وشيوع استخدامه إذا جعل ذلك أساساً لاختيار المجازات فيه، وتصنيف بعض أمثلته التي تحتمل أن تنسب إلى أكثر من نوع واحد من المجاز، وإيجاد الشواهد المستقلة لبعض أوجه استخدام بعض المجازات الشائعة، والتمييز بين المجازات الثابتة والمؤقتة والمهملة، وندرة المجازات في بعض المجالات الدلالية أو المداخل وكثرتها في غيرها، وكذلك التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية المتداخلة في المعاجم اللغوية العربية.

وبسبب قياسية المجاز وغزارة مواده فإن صناعة هذا المعجم ليس بضاعة فرد واحد يمكن أن ينجزه في فترة وجيزة، بل يقترح أن ينهض بعبء إعداده فريق عمل من الخبراء المعجميين والمتخصصين في اللغة والبلاغة والأدب وجماعة من الأدباء والكتاب. ولعل المقترحات المقدمة في هذا العمل المتواضع مفيدة في إنجاز هذا المشروع. ويقترح أن يسهم في مشروع صناعته طلبة الدراسات العليا من خلال أبحاثهم التي يتقدمون بها لنيل الدرجات العلمية العليا، وبما أن إنجاز مشروع هذا المعجم قد يتم في مراحل فمن الممكن أن توزع مداخله أو مجالاته الدلالية على عدد من الدارسين، وتخضع أعمالهم لإشراف اللجنة التي تباشر مشروع هذا المعجم.

وأخيراً، نحمد الله على توفيقه إلى تقديم هذا المجهود المتواضع خدمة للغة التي شرّفها الله بنزول القرآن الكريم بها.

الهوامش

[1] أشار جار الله محمود الزمخشري في مقدمة معجمه إلى أن من خصائصه تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح (ج1، ص16)، ولكنه لم يوفق إلى ذلك في عدد من المداخل المعجمية. انظر مثلاً: باب (أ)، المداخل: أبب، أبض، أثل، أجر (ج1، ص17- 22)، وغيرها. (محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ).

[2] راجع: حسين نصار، المعجم العربي: نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، 1988م، ج2، ص554- 556، ص563، ص567.

[3] انظر: جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1900م، مادة (يدي).

[4] راجع: حسين نصار، نحو معجم جديد، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد54، عام 1979م، ص824- 838.

[5] انظر: P. R. Wilkinson, Thesaurus of Traditional English Metaphors, Routledge, London, 1992.

[6] المكنز (Thesaurus) هو: مسرد للمفاهيم أو الكلمات منظمة حسب وجوهها، أو معجم للمترادفات والأضداد، أو قائمة للمصطلحات في مجال معين من أجل استخدامها في التصنيف واسترجاع المعلومات. (انظر: J. A. Simpson & E. S. C. Weiner, The Oxford English Dictionary, Second Edition, Clarendon Press, Oxford, 1989, vol. XVII, p.924 (Thesaurus))، واستخدم محمود إسماعيل صيني مصطلح (المنكز) ليفيد ذخيرة للكلمات ترشد الباحث عن الكلمات المرتبطة بمفهوم ما يمثلها المدخل، بحكم أن المكنز ينظم الألفاظ بوصفها تمثيلا للمعاني المختلفة. (راجع: محمود إسماعيل صيني، ومختار الطاهر حسين، وسيد عوض الكريم الدوش، المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م، ص م.)

[7] انظر: محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، م1966، ص20- 21

[8] انظر: إميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، 1985م، ص17 ، ورياض زكي قاسم، المعجم العربي، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ، 21، وانظر: حسين نصار، المعجم العربي: نشأته وتطوره، ج2، ص 551 و 562 .

[9] انظر: أحمد شيخ عبد السلام، مقدمة في علم اللغة التطبيقي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2001م، ص1673- 177

[10] انظر: Richards Swinburne, Revelation From Metaphor to Analogy, Clarendon Press, Oxford, 1992, p. 43.

[11] انظر: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع: عرض وتحليل ونقد، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م، ج2، ص1083- 1084 . وانظر هامش المحقق على: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي،المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1993م، ج5، ص13- 14

[12] اقرأ في: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، ج1، ص554 .

[13] راجع: Roger M. White, The Structure of Metaphor, Blackwell Publishers, Massachusetts, 1996, p. 161 - 166

[14] المجاز من حيث اصطلاح التخاطب: لغوي وشرعي وعرفي. انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج5 ، ص15. (المجاز الشرعي هو استعمال اللفظ في غير معناه الموضوع له لقرينة شرعية، كاستعمال لفظ "الصلاة" للدلالة على العبادة المعروفة، ومعناه الحقيقي هو الدعاء أو الترحم. والمجاز العرفي هو استعمال اللفظ في غير معناه الموضوع له لعلاقة عرفية خاصة (مثل دلالة "الإساءة" على الكراهية عند الأصولي)، أو عامة (مثل دلالة "الدابة" على الإنسان البليد). انظر: قطب مصطفى سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، 1420هـ، ص386.)

[15] راجع: Richards Swinburne, Revelation From Metaphor to Analogy, p. 47

[16] تبنّى هذا المنظور ابن الأثير وغيره من القدماء (انظر: ضياء الدين بن محمد بن الأثير، المثل السائر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م، ج1، ص343- 344 و352، و74- 78)، على الرغم من أن الدرس البلاغي قد استقر لدى المتأخرين على تقييد المجاز وإخراج الكناية والتشبيه البليغ منه. اقرأ في الرد على رأي ابن الأثير وغيره في: بسيوني عبد الفتاح فيود، بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي: عرض وتحليل وموازنة، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، 1993م، ص32- 36.

[17] عرض طبانة تعريفات متعددة للمجاز ورؤى متنوعة في حقيقته وحدوده، في: بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1402هـ، مج1، ص176- 180 ، (المصطلح رقم: 160- المجاز).

[18] انظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج5، ص12- 20 .

[19] بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، مج1، ص310 ، (المصطلح رقم: 316- المرسل).

[20] يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1356هـ، ص169، 181 ، 189 .

[21] اقرأ في مناقشة هذا الرأي وغيره في: بسيوني عبد الفتاح فيود، بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي: عرض وتحليل وموازنة، ص119- 135 .

[22] راجع: العلوي، الطراز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ، ج1، ص75- 76 .

[23] انظر: الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1981م، ج1، 266 .

[24] راجع: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر، ج1، ص343

[25] انظر: محمد عبد المنعم خفاجي، في: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج5، ص218

[26] انظر: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، ج1، ص98 ، ومواضع أخرى من هذا الكتاب.

[27] راجع: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر الأثير، ج2، ص185 .

[28] انظر: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي، 1954م، ص15- 16، و199- 212

[29] انظر: محمد عبد المنعم خفاجي، في الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ج5، ص158- 159 (هامش) ، و ج5، ص187- 188

[30] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج5، ص158 و 162- 174

[31] عبد الرحمن السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ج1، ص291

[32] انظر: محمد فاضلي، دراسة ونقد في مسائل بلاغية هامة، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنكى، إيران، 1365، ص253 – 254

[33] انظر: محمد عبد المنعم خفاجي في: القزويني، الإيضاح، ج5، ص198 - 199 ، وانظر: حسين نصار، نحو معجم جديد.

[34] انظر: محمد عبد المنعم خفاجي في: القزويني، الإيضاح، ج5، ص19 (هامش).

[35] انظر: محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي: إشكالات ومقاربات، المؤسسة الوطنية "بيت الحكمة"، تونس، 1991م، ص69.

[36] انظر: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، ج1، ص552 .

[37] انظر: Bo Svensen, Practical Lexicography (Principles and Methods of Dictionary Making), Oxford University Press, Oxford, 1993, p. 40- 52 & Barbara Ann Kipfer, Workbook on Lexicography, Exeter Linguistic Studies, Volume 8, University of Exeter, Exeter, UK, 1984, p. 32-35, 140.

[38] استفيد بعض هذه الأسس من Bo Svensen, Practical Lexicography, p.40- 52

[39] انظر: عبد الله درويش، المعاجم العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، بدون تاريخ، ص 148

[40] انظر على سبيل المثال: معهد اللغة العربية، قائمة مكة للمفردات الشائعة، وحده البحوث والمناهج، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بدون تاريخ.

[41] استفيد بعض هذه المعلومات من : Barbara Ann Kipfer, Workbook on Lexicography, 32- 35.

[42] انظر: محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ص45- 46 ، وانظر: حسين نصار، المعجم العربي، ص 556 .

[43] انظر: محمود الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، حيث استخدم (ومن المجاز): في: أبد – ص17، أنف – ص36، بذأ – ص51، وكذلـــــك في صفحات أخرى من المعـــجم، واستخدم (ومن الكناية) في: أدم – ص23، بدي – ص51، وفي مواضع أخرى، واستعمل (ومن المستعار) في: عطس – عطش- ص662، عصي- ص658 عضض- ص659 .

[44] انظر: محمد فاضلي، دراسة ونقد في مسائل بلاغية هامة، ص314 ، ص283- 285 .

[45] راجع: محمد عبد المنعم خفاجي في: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص129 (الهامش).

[46] اقرأ عن الغموض في المجاز في: Roger M. White, The Structure of Metaphor, 36- 55

[47] انظر: عبد الله درويش، المعاجم العربية، ص 158- 159

[48] راجع: حسين نصار، المعجم العربي، ص554- 556 و 563 و 567

[49] انظر: P. R. Wilkinson, Thesaurus of Traditional English Metaphors, pviii- xiii

[50] انظر: محمد الحمزاوي، المعجم العربي: إشكالات ومقاربات، ص 172

[51] استفيدت الفكرة من: Barbara Kipfer, Workbook on Lexicography, p. 70

[52] انظر: Barbara Kipfer, Workbook on Lexicography, p. 65

[53] انظر: محمد الحمزاوي، المعجم العربي: إشكالات ومقاربات، ص185

[54] راجع: محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص102 وما بعدها.

[55] تجدر الإشارة إلى أن الزمخشري قد قصد بمعجمه تحقيق هذا الهدف العملي (انظر: محمود الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص15).

[56] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم أنيس وثلاثة آخرين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1972م.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- أحمد أبو سعد، معجم التراكيب والعبارات الاصطلاحية العربية القديم منها والمولد، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- أحمد شيخ عبد السلام، مقدمة في علم اللغة التطبيقي، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2001م.
- إميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، 1985م.
- بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، 1402هـ.
- بسيوني عبد الفتاح فيود، بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي: عرض وتحليل وموازنة، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، 1993م.
- بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1983م.
- جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1900م.
- الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1981م.
- حسين نصار، المعجم العربي: نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1988م.
- حسين نصار، نحو معجم جديد، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد54، عام 1979م.
- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1993م.
- رياض زكي قاسم، المعجم العربي، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ.
- ضياء الدين بن محمد بن الأثير، المثل السائر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.
- عبد الرحمن السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع: عرض وتحليل ونقد، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م.
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، وعيسى البابي الحلبي، 1954م.
- عبد الله درويش، المعاجم العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، بدون تاريخ.
- العلوي، الطراز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ.
- قطب مصطفى سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، 1420هـ.

- مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم أنيس وثلاثة آخرين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1972م.
- محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1966م.
- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.
- محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي: إشكالات ومقاربات، المؤسسة الوطنية "بيت الحكمة"، تونس، 1991م.
- محمد فاضلي، دراسة ونقد في مسائل بلاغية هامة، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنكي، إيران، 1365هـ.
- محمود إسماعيل صيني، ومختار الطاهر حسين، وسيد عوض الكريم الدوش، المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996م، ص م.
- محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
- معهد اللغة العربية، قائمة مكة للمفردات الشائعة، وحدة البحوث والمناهج، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بدون تاريخ.
- يوسف بن محمد السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1356هـ.

- Barbara Ann Kipfer, Workbook on Lexicography, Exeter Linguistic Studies, Volume 8, University of Exeter, Exeter, UK, 1984.
- Bo Svensen, Practical Lexicography (Principles and Methods of Dictionary Making), Oxford University Press, Oxford, 1993.
- J. A. Simpson & E. S. C. Weiner, The Oxford English Dictionary, Second Edition, Clarendon Press, Oxford, 1989, vol. XVII, p.924 (Thesaurus).
- P. R. Wilkinson, Thesaurus of Traditional English Metaphors, Routledge, London, 1992.
- Richards Swinburne, Revelation From Metaphor to Analogy, Clarendon Press, Oxford, 1992.
- Roger M. White, The Structure of Metaphor, Blackwell Publishers, Massachusetts, 1996.